نجوى عويس

حلول مصرية لتحسين المعاشات

> مباراة تستهدف تحويل هذه الأموال - بقصد أو بدون قصد - إلى عجز وهمى جسيم يقع على عاتق الخزانة العامة.. عجز يتجاوز مئات المليارات من الجنيهات

تعجبت كثيرا لما قرأته وسمعته خلال هذا الأسبوع من رغبة عدد من المسئولين فى إعادة الروح للقانون سيىء السمعة رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ والذى ألغى عام ٢٠١٣ بعد أن أوقف سريانه خلال هذه الفترة للرفض الشعبى له.. ولما يمكن أن يسببه من مضار ومخاطر للمواطن المصرى.. وهى رغبة محمومة تصيب كل مسئول يتولى إحدى الحقائب الوزارية.. فيخرج على الرأى العام بمشروع قانون لإلغاء قانون سابق وطرح آخر.. دون دراسة فنية أو علمية.. وقد تعرضت فى مقال سابق للقانون ١٢٠ لسنة ٢٠١٤ الذى عدل بعض أحكام قانون التأمينات.. وبنصوصه سلبت حقوق للمصريين.. وفى تصريحات لرئيس صندوق التأمين الحكومى يتحدث عن مشكلة أموال التأمينات والعلاقات التى أطلقوا عليها علاقات تشابكية.. وصارت مباراة مالية بين وزارتى المالية والتأمينات.. كما أطلق عليها الأستاذ الدكتور سامى نجيب خبير الحماية الاجتماعية فى منظمة العمل العربية وأستاذ التأمين فى الجامعات المصرية.. وفى مكالمة تليفونية هذا الأسبوع صرح الخبير التأمينى بأنه لا أحد يدرك تبعات هذه المباراة السلبية الجسيمة على مصر والمصريين.. والتى تدور حول أموال التأمينات الاجتماعية.. مباراة تستهدف تحويل هذه الأموال - بقصد أو بدون قصد - إلى عجز وهمى جسيم يقع على عاتق الخزانة العامة.. عجز يتجاوز مئات المليارات من الجنيهات بما يضع المعوقات أمام الاستثمارات.. وقد بلغت المباراة مداها الهزلى لدى الوزارة الحالية بإستدعاء حكام أجانب لتأكيد مديونية الخزانة العامة ومداها.. كيف نفهم ما يدور على الساحة والسيد الرئيس يدعو لحلول إبتكارية.. ونجد من يخرج إلينا بإصرار على إستبعاد الدور العظيم للتأمينات الاجتماعية إقتصاديا وإجتماعيا.. لتتحول إلى فزاعة.. فالإخراج الحكومى الجديد للمباراة الحالية سبق وأجرتها الحكومة المصرية.. وسبق وفازت فيها وزارة المالية عام ٢٠٠٧ بإستصدار قرار بضم وزارة التأمينات إليها.. وتتم حاليا بعد ثورتى ٢٥ يناير ،و٣٠ يونيو من خلال وزارة التضامن تحت شعار قانون موحد للتأمينات كتحد أول يجب مواجهته.. ومحكمين أجانب للفصل المحايد فى مقدار المديونية لدى وزارة المالية.. المباراة هزلية.. ذات آثار سلبية إقتصادية وإجتماعية تتجاوز مئات المليارات.. فالدائن والمدين شخص واحد.. ولا داعى للمحكمين الأجانب.. فالفضيحة هتبقى بجلاجل.. هكذا يقول الخبير التأمينى المصرى.. وتوحيد القوانين ليس فى صالح الملايين من العاملين فى غير القطاع الحكومى.. والملايين من العاملين لدى أنفسهم.. وملايين أصحاب الأعمال ذوى المنشآت الفردية وشركات الأشخاص والذين تتضاءل أجورهم ودخولهم التأمينية.. طبعا بالنسبة لأجور العاملين فى القطاع الحكومى.. هذه مباراة مالية حكومية هزلية.. فى الملاعب الخلفية للاقتصاد المصرى وماليته العامة.. محورها الحكومة تداين نفسها بنفسها.. بمئات المليارات.. وفى غير صالح القوى العاملة وأسرهم.. مئات المليارات معظمها ديون وهمية مزدوجة القيد.. ويطالب الأستاذ الدكتور سامى نجيب الخبير التأمينى المصرى بعرض الأمر على السيد رئيس مجلس الوزراء فى دعوته لمناقشة تأمينية وإقتصادية دعما للدولة وللمصريين.. بعد أن تم إصدار قوانين تسلب حقوق المواطن فى حياة كريمة.. وبعد أن تم العرض على السيدة وزيرة التضامن الاجتماعى بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠١٤ بمذكرة رسمية بناء على ما جرى من مناقشات فى الاجتماع الوحيد مع سيادتها بتاريخ ٢٦ أغسطس ٢٠١٤.. فهناك حلول مصرية لمشكلات ضعف قيمة المعاشات.. ومديونية الخزانة العامة.. ولكنّ هناك إصرارا على إفقار مصر والمصريين.. ويأمل أن يكون هناك نداء للرئيس يتلازم مع « تحيا مصر « اللهم بلغت.. اللهم فإشهد.. والله المستعان.

nagwaewies@hotmail.com